Dr. Eng.
Nader Riad

منظومـــة
تحديـــث الصناعـــة المصريـــة

دراســـة تحليلية

بقلـــم

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة

بمجلس الشعب

ابريـــل ٢٠٠١

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

دراسة تحليلية عن
منظومة
تحديث الصناعة المصرية
دكتور مهندس / نادر رياض

مقدمة :

يعيـــش العـــالم الآن حركة تحول رئيسية بدأت ولازالت مستمرة فى تعاظمها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية يواكبها ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات .

وقـــــد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات جوهرية على النحو الذى يؤكد أن واقعاً مصرياً يتشكل للتواؤم مع التوجهات العالمية .

والأمـــر ليـــس بخاف ان إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتـــنا على قبول التغيير بل قدرتنا الفعلية على الإتيان بالتغيير ذاته ، وتعتبر الصناعة قاطرة التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادى هى الغرفة الأكثر أهمية فى البيت المصرى

ولعل أهم التغيرات العالمية التى لها انعكاساتها فى المجال الصناعى ما يلى :

- التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعة مجتمع المعلومات .
- الـــتحول مـــن التكنولوجـــيا الـــمحدودة والبســـيطة إلى المســـتوى التكنولوجى الأعلى والأكثر تعقـــيداً .
- التحول من اهتمامات ورؤى وحسابات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى .
- التحول من النظم المركزية فى الإدارة والإنتاج إلى النظم اللامركزية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- التحول من الاعتـــماد على التبعية الكاملة داخل المؤسسات والمنظمات العملاقة إلى وضـــع يقتصـــر فيه دور تلك المؤسسات على التخطيط الإستراتيجى ويعظم فيه دور الفرد والإدارة على المستويات المتوسطة والصغيرة .

- الـــتحول مـــن التنظيمات الهرمـــية إلى التنظيمات التداخلية المعتـــمدة على التفاعل والـــتكامل بـــين عناصـــر التنظيم المختلفة فى صورة حلقات متداخلة على اختلاف مستوياتها

- الـــتحول مـــن الـــتفكير الصناعى ذى البدائل المتـــعارضة إلى التفكير ذى البدائـــل المتكاملة والمتداخلة .

- الـــتحول مـــن نظم الديمقراطية النيابية داخل الاتحادات الصناعية إلى نظم ديمقراطية المشاركة .

- الـــتحول عالميـــاً وقومياً إلى الأخذ باقتصاديات السوق الحر وتحرير التجارة والأخذ بالاتجـــاه المتزايد نحو الخصخصة والانضمام للاتفاقيات الدولية المنظمة لتحرير التجارة الخارجية بما فى ذلك من احترام المواثيق والضوابط الدولية .

وواقـــع الأمـــر أن التحولات الكبرى هذه الدائرة على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعـــاً جديـــداً للقوى يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية ، وإذا كنا نركز على تحديـــث الصـــناعة المصرية كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى ، فلابد لنا أن نتناول بالدراسة والتحـــليل واقع حاضرنا الصناعى للتركيز على جوانب القوة ودعمها بما يزيد من إيجابياتها، والعمـــل بفاعلية على التخلص من كافة السلبيات التى تعترض طريق الصناعة المصرية وصولاً إلى إحداث نهضة شاملة لها ، والتى تكون المنظومة الصناعية فى شكلها الهرمى .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وسوف نتناول مقومات وركائز تحديث الصناعة المصرية من خلال العناصر التالية :-

١. التعليـــــم (محاورة الرأسية والأفقيه – التعليم التحويلى) .
٢. التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى .
٣. البحوث والتطوير .
٤. التكنولوجيـــا (النقل – الاستيعاب – التوطين – الاستحداث) .
٥. المعلومـــــات .
٦. الطـــاقـــــة .
٧. النقـــــــل .
٨. مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية .
٩. المواصفـــات القياسيـــة وضبط الجودة .
١٠. إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية .
١١. حمايـــة المستهـــلك .
١٢. حقوق الملكية الفكرية .
١٣. قوانين العمل وسوق العمالة .
١٤. السوق المحلى .
١٥. الصناعات الصغيرة .
١٦. البيئـــــة .
١٧. الشراكة الأوربية .
١٨. الخصخصة .
١٩. الانفاق الحكومى وتوجيه أولوياته .
٢٠. تكلفة القروض و التمويل .
٢١. الجمارك .
٢٢. الضرائب .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١- التعليم (محاوره الرأسية والأفقية - التعليم التحويلى) .

لـــن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الانسان المصرى وتحويل اكبر عدد من أبناء هذا الشعب إلى مشاركين بالعمل فى قضية زيادة الإنتاج والارتقاء بجودتها ، ولا شك أن مخـــرجات العملية التعليمية كماً ونوعاً هى أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية .

مـــن هـــذا المنطـــلق بات ضرورياً أن يكون هناك مجالات للتعاون ودعماً متبادلاً بين الصـــناعة والتعلـــيم بصـــفة عامة والجامعة بصفة خاصة باعتبارها منارة تحمل القدوة والرمز للمجتمع بجميع فئاته وأنشطته

ولكـــى تجد الصناعة ما يناسبها من احتياجات ومتطلبات من مخرجات العملية التعليمية فنطرح الآتى :

١. ترشيد أعداد الطلاب بالتعليم الصناعى مع زيادة الموارد المخصصة له .

٢. ضـــرورة نشـــر ثقافة العمل الحر بين الطلاب بدءاً من المرحلة الإعدادية والتعريف بقصص نجاح لأمثلة من الشركات الوطنية والعالمية .

٣. تـــبنى مشروع قومى للتعليم الصناعى يستوحى تجربة "مبارك كول " الفردية بحيث يمتد هذا المشروع ليغطى معظم المدراس الصناعية الثانوية .

٤. يجـــب عـــلى الكـــليات والمعاهد الفنية أن تحدث وتستحدث من المقررات والعلوم والتخصصـــات ما يمكـــن أن يسمى حالة Synchronization مع البرامج التعليمية الأوروبية من حيث المقررات، والمحتوى التعليمى ، ووسائل التدريب العملى بالورش والمعامـــل ، بل أكثر من هذا قد يكون من الضرورى استعمال نفس الأرقام

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١١١١ القاهرة

الكوديـــة للمقررات الدراسية المتفق عليها عالمياً ، □الأمر الذى من شأنه أن يؤدى على المدى القريب إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية بين الجامعات المصرية والأوربية .

٥. تطبيق نظـــام الاعتمـــاد الأكاديمى Academic Accreditation للمقـــــررات والمدرسين القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقاً لمعيار عالمى .

مـــن مـــنظـــور المجـــتمع الصناعى فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس مقررات تتناول المواد التالية وهو ما يتم تدريسه حالياً فى الجامعات الأوربية :-

أ. أخلاقيات المهنة (Professional / Ethics) وقائمة الدواعى والنواهى المهنية.
ب. تقنيات الميكنة الآلية (Automation Technics) .
ج. نظريات التجديد والإبداع (Innovative Theories) .
د. تناول علوم المواد (Materials) بما يتمشى مع المستحدثات والمستجدات .
هـ. اقتصاديات الإنتاج (Economic Engineering) .
و. علوم تدوير المواد (Re-cycling).
ز. علوم إدارة المشروعات (Project-Management) .
ح. مكونات المبنى الصناعى ومرافقة (Technical/Building and Outfittings) .
ت. تقنيات إنتاج المنتج الصغير والمتناهى الصغر
(Sensor-Technics & Small- part production)

٦. الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق فى تأهيل الخرجين خاصة المهندسين وصولاً للتخصصات التالية على سبيل المثال :-

أ. الهندسة الاقتصادية (Economic Engineer) .
ب. هندسة الطاقة والبيئة (Energy & Environment Engineer) .
ج. هندسة تدوير المخلفات والفضلات (Re-cycling Engineer) .
د. هندسة إنتاج المنتجات الصغيرة والدقيقة .
(Sensor-Technics & Small- part production Engineer)

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

هـ. الإدارة الآلية (Automation Management Engineer) .

و. تخطيط الإنتاج (Industrial Planning Engineer) .

٢- التأهيل والتدريب وبرنامج رفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى :

ان التقدم الاقتصادى هو نتيجة لزيادة إنتاجية الفرد كماً وكيفاً ، وإنتاجية الفرد هى النتاج الطبيعى لقدراته ومهاراته ومن ثم يكون " تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى هو العنصر الحاكم لتحقيق التقدم الاقتصادى " والصناعة المصرية تنظر لمسألة التدريب كحق للعامل وواجب عليه فى آن واحد .

وفى ظل الثورة العملية والتقنية الهائلة التى تمتد إلى شتى جوانب الحياة وتصوغ تصور الناس للمستقبل لابد من تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع الرقى الإنسانى وتحدياته المتجددة .

وفى زمن ثورة الاتصالات التى حولت العالم إلى كره إلكترونية صغيره تآكلت فيها الحدود والحواجز ، وفى ظل الثورة التكنولوجية العالمية الحديثة تأتى قضية " تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى" على قمة الاهتمامات الوطنية لإحداث وفاق كامل وتناسق محكم - قدر المستطاع - بين زواياه ونسبة التطور الهائل الحادث حالياً ، وبين معدل إمكانيات وقدرات الفرد فى ظل ظروف إنتاجية تتحكم فيها تكنولوجيات التسيير الذاتى للآلات والمعدات من خلال عقول إلكترونية مذهلة .

وبات من الضرورى حتمية وأولوية المبادرة بسرعة إدخال ما يتناسب من تغييرات جذرية فى عمليات إعداد وتخطيط قدرات ومهارات رأس المال البشرى وذلك من خلال مايلى :

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١١١١ القاهرة

أولاً : ضرورة استحداث آلات فاعله فى تشكيل قدرات ومهارات مديرى أعمال المنظمات، حيـــث انهم يمثلون العنصر الحاكم الذى يتمتع بالقدرة على تحديد الأهداف والتعامل مـــع الحاضـــر والتنبؤ بالأهداف المستقبلية للفترات القادمة ، وهم الذين سيحددون الخطوات الواجب اتخاذها للانتقال بالأدوات والوسائل التى يجب استخدامها للتعامل مع الحاضر وصولاً إلى المستقبل ، وكذا تحفيز الطاقات الخلاقة للإفراد فى اتجاه تحقيق الأهـــداف . والعمل على استخدام أهم عناصر تنمية رأس المال البشرى ، بما لهم من مقدرة على ملاحظة السلوك الفعلى وكشف لإمكانيات الفرد المتزايدة ومن ثم القدرة على تحديد احتياجاته التدريبية .

ثانيـــاً : تطويـــر العمـــلية التعليمية لأن التعليم المناسب هو أساس تشكيل قدرات ومهارات الانسان المصرى وذلك من خلال أربعة محاور هى :-

١- الالتزام والتمويل والأبنية :

أ. ان مرحلة رياض الأطفال سنوات هى فترة حرجة وحساسة فى حياة الطفل فيها تـــتكون سمات شخصيته الأساسية ، وتوضع بذور قدراته المستقبلية لذا نقترح بانضمام هذه المرحلة إلى مرحلة التعليم الإلزامى الابتدائى والإعدادى .

ب. □يجـــب إعادة النظر فى المبانى المدرسية غير الصالحة للحياة الإنسانية فضلاً عن الحياة التربوية .

ج. يجب توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم .

٢- المعلمون (المعلم القدوة هو الهدف المنشود)

أ. يجـــب تحســـين أحوالهـــم الماديـــة والأدبية على النحو الذى يعيد إليهم ثقتهم وشـــعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة ... مهنة الأنبياء والرسل، ومنهم يخرج المعلم القدوة الذى يظل مثلاً أعلى لطلبته فى مراحل حياتهم التالية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ب. □يجـــب تطويـــر كليات ومعاهد إعداد المعلمين لتنفيذ برامج توفر أرقى إعداد للمعلم .

٣- المناهج الدراسية :

أ. التحول من الكم إلى الكيف لإكساب المفاهيم والقدرات والمهارات للتعامل مع البشر والموارد وإدارة المعلومات والأنظمة والتكنولوجيات الحديثة .

ب. التحول من الحفظ والتلقين القائم على التلقى السلبى إلى التعليم الإيجابى .

ج. إكساب القدرة على التعليم الذاتى .

د. تغيير مفهوم وأساليب وآليات التقويم لمعرفة القدرات والمهارات الحقيقية .

٤- إدماج مناهج تعليم الكبار فى الجامعات :

أ. تعتـــبر الأميـــة وصمة عار على جبين الأمة ،□ ونسبتها عاليه فى مصر لذا فإن القضـــاء عـــلى الأميـــة وتعلـــيم الكبار وتأهيلهم وتدريبهم ضرورة اقتصادية واجتماعيه لإنماء المجتمع .

ب. يجـــب تطوير دور الجامعات المصرية بحيث تكون أكثر إسهاماً وذلك من خلال إعداد المتخصصين فى العمل فى مجالات تعليم الكبار .

ج. يجب الإسهام فى تطوير المعرفة الإنسانية من خلال إعداد الباحثين القادرين على الـــتأهيل والإضافة فى تعليم الكبار ، وتقديم المشورة الفنية لمختلف مؤسسات المجتمع العاملة فى ميدان تعليم الكبار أو الميادين المتصلة به .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ثالثاً : تأسيس سياسات واضحة وأهداف محددة للتدريب وذلك من خلال ما يلى :-

أ. ضـــمان وتوكيـــد فاعلية التدريب بتوفير واستخدام الآليات التى تحقق ارتباط التدريب بحاجة فعلية لدى الفرد ، واقتناع الفرد بجدوى التدريب .

ب. وجوب ربط التوجيه والتدريب ربطاً عضوياً بصلب العملية التعليمية ذاتها حتى نطمئن إلى عدم طغيان الجانب الإستاتيكى التقليدى على الجانب الديناميكى عن طريق التدريب بمختلف مسمياته ومستوياته .

ج. يجـــب الخلق المستمر والمتوازن لمجموعات مهنية جديدة وتخصصات مستحدثة فى سوق التوظيف والاستخدام .

د. يجـــب مـــراجعة التعلـــيم الصناعى مراجعة شاملة تشمل استراتيجيته وأهدافه وخططه ومناهجه .

هـــ. يجب مراجعة التدريب المهنى مراجعه شاملة تشمل استراتيجيته وأهدافه وخططه ومناهجه .

و. يجـــب فـــتح قنوات جديدة أمام بعض التخصصات التقليدية من خلال تدريب فاعل لكسب مهارات جديدة مطلوبة .

ز. يجـــب الإكثار من عدد أصحاب "الياقات الزرقاء" الذين يمثلون رموز النشاط والإنـــتاجية فى المجـــتمع على حساب أصحاب "الياقات البيضاء " ممن تكثر فى صفوفهم ظاهرة البطالة المقنعة والتخصصات ذات الطلب القليل أو المحدود .

ح. يجب الربط المحكم بين توجهات التدريب عامة وبين التطورات والمستجدات فى النظريات العملية والأفكار الاقتصادية والتطبيقات التكنولوجية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ت. يجب تشجيع المصانع الكبرى على تبنى فكرة □مدرسة المصنع□□

ى. يجـــب استحداث خرائط تنظيمية تباعاً ترتبط بأهداف مرحلية متطورة لنماذج الإنتاج حتى ترتبط هذه المرحلة بالحداثة والجدة على الدوام مما يترك انعكاساته على الإنتاجية كماً وكيفاً فى ظل حقائق العصر .

ك. يجـــب الإثراء الفاعل والمتواصل لحصيلة الخبرات المهنية التى يتم التدريب عليها شريطة أن يشترك فى عملية الإثراء هذه كل أطراف العملية التدريبية .

ل. يجب تشجيع الأخذ بمبدأ □الغرفة المتنافسة□□فى كل فرع إنتاجى على حده □ وفى ظل ظروف متماثلة □□ليتسنى مكافأة المجدين الذين يحققون مبدأ الوفر إلى جانب الإتقان وتقليل معدلات الفاقد قدر الإمكان .

م. يجب تشجيع مبدأ الإبداع ونزعة التجديد والابتكار ليتسنى خلق دوافع إيجابية لـــدى كـــل مـــن يتلقى التدريب ويكون مؤهلاً مع الوقت للإسهام فى تطوير وتحسين ولو جزئية جديدة من جزئيات العملية الإنتاجية .

ن. يجـــب عقد لقاءات واجتماعات دورية مشتركة بين المسئولين عن قطاع التعليم وكبار المخططين له فى الدولة من جانب ، ورجال الإعمال والصناعات مع ممثلى الاتحادات النقابية من جانب آخر لمناقشة الموضوعات الهامة مثل تطوير المناهج التعليمية وإدخال معدات ومرافق حديثة فى العملية التعليمية بمختلف مستوياتها وبث روح جديدة فيها وربطها بالتدريب اللاحق بها .

س. يجـــب تشـــجيع نظم منح الجوائز والأنواط لأصحاب الأداء المتميز فى مجالات التدريب والابتكار والتصميم والتفوق الصناعى والأداء التصديرى كماً منسوباً لحجم كل مؤسسة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

رابعاً : يجـــب تأســـيس شبكة معلومات عن النشاط الاقتصادى □تحدد بوضوح دقة كافة الـــبيانات والمعلومات المتعلقة بتقييم الأنشطة المعنية برقم متغير منسوباً للرقم العالمى الأوربى ومقـــداره (٦٠٠) ، تســـهيلاً على المتعاملين مع كل نشاط ان يقفوا على مستوى تقييم كل مؤسسة .

خامساً : تعظيم الطلب على التدريب من خلال اعتماد مستويات مهارة قومية للمهن المختلفة بحيث لا يسمح لغير الحاصلين على شهادات اعتماد ممارسة المهنة .

٣- البحوث والتطوير :

- إن المتتبع لأنشطة البحث والتطوير فى مصر يلاحظ انقلاب هرم الموارد المخصصة لها حيـــث لا يتعدى الإنفاق الحكومى على البحث العلمى عن حوالى ٠,٦ % يخصص ٧٠% مـــن هـــذا الإنفـــاق المـــتدنى للأجور والنفقات الإدارية فضلاً عن ضعف الإمكانات المتاحة لمراكز البحث والتطوير .

وللنهوض بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث والتطوير نطرح ما يلى :

- إنشـــاء مجـــلس أعـــلى قومى برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية جميع الـــوزارات والهيـــئات ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمى وقطاع الاستثمار ورجال الأعمال يتولى وضع سياسة قومية للبحث العلمى .
- تقويـــة الـــروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمى والتكنولوجى ومجال إدارة أبحاثها .
- الاهتمام بمعاهد ومراكز البحوث الصناعية والارتقاء بأدائها .
- رفع قدرات الباحثين العاملين فى مؤسسات البحث العلمى والتطوير .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- تعظيم التمويل المخصص للانفاق على أنشطة البحث والتطوير .

٤- التكنولوجيـــا :

إن مصر لازالت فى مرحلة تعتبر بصفة عامة مستهلكة للتكنولوجيا والمعرفة الفنية دون أن تكون صانعه لها ، حيث أن تطبيع واستيعاب مواردنا البشرية الكبيرة فى مجال العلم والمعرفة لازال محـــدوداً جداً ، كما أن نشاطنا فى إنتاج الآلات والمعدات الإنتاجية أمام ما هو مطلوب لازال محدوداً ، ولازالت المسافة كبيرة بين توجيه استثمارات كافية إلى مجال البحث والتطوير العلمى وبين الحصول على نتائج ملموسة فى مجال البحث والتطوير العلمى وبين الحصول على نـــتائج ملموسة فى مجال التكنولوجيا واستيعاب المعرفة الفنية اللازمة لإنتاج الآلات والمعدات بـــدلاً من استيرادها وبقى الأمر عند حد الاكتفاء بتشغيلها دون الاقتراب من منطقة استيعاب التكنولوجيا وتطويرها .

لذا فلا خلاف من أن الدولة هى القادرة والمنوط بها تحمل هذا الدور فى المرحلة الراهنة وذلـــك بنقل التكنولوجيا وتمويلها انطلاقاً من أن حوافز مثل هذا التطوير ، لا تكون مغرية فى الـــبداية لأصحاب الأعمال ، كما لا تتوفر لديهم تكلفة الحصول على التكنولوجيا وذلك إلى أن تظهر نتائج نقل التكنولوجيا بمساهمة تمويلية من جانب الدولة فى أداء تكلفتها ، الأمر الذى ســـيؤتى بآثاره الإيجابية فى فتح لمجالات جديدة فى التسويق وخلق لفرص عمل جديدة وتعمير لمناطق مستحدثة .

والفجـــوة التكـــنولوجية **Technological Gap** القائمـــــة بيننا وبين الغرب تصدم الـــدارس، بل إن الفجوة بيننا وبين إسرائيل فجوة هائلة ، ويبين الجدول التالى طبقاً لمؤشرات تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٩ بعض جوانب تلك الفجوة الشاسعة :

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

البيـــــان	السنة	مصر	إسرائيل	إسرائيل مقارنة إلى مصر
عدد السكـــان	١٩٩٧	٦٠ مليون	٦ مليون	عُشر عدد سكان مصر
الناتج القومى الإجمالى	١٩٩٧	MS ٧٢,٢	MS ٩٤,٤	نحو ١,٣ ضعفاً
الترتيب حسب GNP	١٩٩٧	٤٢	٣٨	–
الترتيب حسب GNP مقاساً بتعادل القوة الشرائية	١٩٩٧	١٣٤	٣٠	
التريب حسب نصيب الفرد من GNP	١٩٩٧	١٢٩	٣٢	
نصيب الفرد من GNP	١٩٩٧	$ ١٢٠٠	$ ١٦١٨٠	نحو ١٣,٥ ضعفاً
استثمـــارات أجنبيـــة فـــى التكنولوجيا الراقية	١٩٩٩	غير متاح	٣,٧ مليار $	
متوسط إنتاج الفرد السنوى للتكنولوجيا المتقدمة	١٩٩٩	أقل من ٣ $	$ ١٥٠٠	حوالى ٥٠٠ ضعف
إنتاجية العامل فى مجال الصناعات الإلكترونية	١٩٩٩	$ ١٠,٦٠٠	١٤٧ الف $	حوالى ١٤ ضعفاً
نسبـــة الزيـــادة فـــى صناعـــة الإلكترونيات	١٩٩٩	٦ %	أكثر من ١٣%	أكثر من الضعف
إنتاج الصناعات الكهروضوئية والليزر	١٩٩٩	لايوجد	٩٢١ مليون $	لامجال للمقارنة
إنتاج البرمجيات	١٩٩٩	MS ٢٠	MS ٨٠٠	٤٠ ضعفاً
أجمالى الصادرات من تصميم الدوائر الإلكترونية	١٩٩٩	حوالى MS ٨٨	أكثر من ٦ مليار $	أكثر من ٦٨ ضعفاً

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ممـــا سبق – دون شك – يدفعنا إلى حث الخطى ، وحفز الهمم لتحسين الوضع المزرى الذى يثير فى نفوسنا هواجس عديدة حول مستقبلنا فى الأعوام القليلة القادمة ، ونطرح فى هذا الشأن ما يلى :–

- مساهمة الدولة فى تكاليف تمويل نقل التكنولوجيا بتوفير سعر فائدة مخفضه يسرى عليها.
- تعظـــيم دور الدولة فى التوجيه والإشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى.
- الـــتأكيد عـــلى عنصر الاختيار التكنولوجى الملائم ، من حيث تحديد العائد والتكلفة ومدى صلاحية التكنولوجيا المستوردة .
- التدقيق فى اختيار التكنولوجيا النظيفة غير الملوثة للبيئة المصرية .
- توفير الحماية لمتلقى أو مستورد التكنولوجيا .
- الـــتحقق من أن وسائل نقل التكنولوجيا بمفهومها الصحيح والتى تخدم مباشرة أهداف التنمية الصناعية فى مصر وأنها من نوعية غير متقادمة .
- مـــد دور المركـــز القومى للبحوث ليمارس دوراً إشرافيا على نقل التكنولوجيا تقييماً وتسجيلاً وتحديثاً بما سيكون متاحاً بعد ذلك .

٥– المعلومات :

بالـــرغم مـــن تنامى عناصر بيئة تقنية المعلومات بمصر إلا أن وضعها العام لا يرقى إلى المستوى المناسب بمكانة ومستقبل مصر .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وللارتقاء بتقنية المعلومات نطرح ما يلى :-

- إنشاء شبكة معلومات صناعية على مستوى قومى وتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة .
- وضـــع إطار عام وخطة إستراتيجية للمعلومات على مستوى اتحاد الصناعات المصرية والغـــرف الصناعية مع إنشاء نواة لدعم تقنية المعلومات بالقطاع الصناعى بهدف نشر الوعى بين أعضائه.
- ربط نظم وقواعد المعلومات بين كافة المراكز والمعاهد والهيئات لتبادل المعلومات داخل شبكة معلومات اكبر تساعد على توفير المعلومات على المستوى القومى .

٦- الطاقـــة :

التكلفة تبقى على مر العصور أحد أهم العناصر الأساسية الحاكمة فى مجال التنافس بين الإنتاج المحلى والمستورد بل لعلها أهم العناصر على الإطلاق ، الأمر الذى لا يترك بديلاً أمامنا من اتخاذ ما يلزم لتقليل تكلفة المنتج المصرى إلى أقل حد ممكن بما يسمح له ويمكنه من الصمود فى مواجهة الاستيراد ويعزز من قدرته التنافسية وهو الشرط اللازم والكافى لتحقيق هذه الغاية لـــذا لابـــد من مراجعة أسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو مياه أو وقود بأنواعه بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف .

٧- النقـــل :

مـــازال الـــنقل بوســـائله المختـــلفة - □البحرى والجوى والبرى - □يمثل مشكلة للصـــادرات ســـواء فى إنتاجيته أو تكلفته ، بما يستوجب وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١١١١ القاهرة

النقل وتقليل التكلفة ، أيضاً يجب أن تلحق بالمدن الصناعية ساحات لتحويل وتعتيق الحاويات (الموانى الجافة) لتسهيل حركة تبادل ونقل الحاويات بين تلك المدن والعالم الخارجى .

والأمـــر ليـــس خافيـــاً أن نقل الحاويات خاصة المبرد منها وتوفير مخازن لها بأحواش ومحطات السكك الحديدية بجميع مدن وقرى مصر قد بات مطلباً ملحاً إذ أن بدونه سيستمر الخلل فى توزيع السلع والخدمات بصوره متوازنة ومدها لجميع انحاء الجمهورية .

٨- مراكز تقييم المنتجات والهندسة العكسية :

يعتبر تقييم السلع والمنتجات **Product Evaluation** من الأنشطة الضرورية اللازمة لأى نشاط صناعى لما لذلك من أهمية فى تقييم تلك السلع سواء المطروح منها فى الأسواق أو تلك التى لازالت قيد مراحل البحوث والتطوير ، وهو الأمر الذى يخدم أيضاً بصورة مباشرة أنشطة حماية المستهلك خاصة فى مجال السلع التى تتعلق بالصحة العامة وأمن وأمان المواطن .

لذلك يبرز أهمية إنشاء مركز متخصص فى مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى .

ولا يغيب عنا أن نسلط الضوء على الجانب التكميلى لهذا النشاط الخاص بتقييم السلع والمنـــتجات بإضـــافة نشـــاط آخـــر لا يقل عنه أهمية وهو العمل فى مجال الهندسة العكسية (**Reversed Engineering**) الـــتى تعتـــبر أحد الروافد الهامة للتطوير الصناعى والتحديث التكـــنولوجى المنخفض التكلفة إعمالاً للمقولة المعروفة " أننا لانحتاج لاختراع العجلة إذ أنه يكفينا أن نطبق استخداماتها " .

والصـــناعة المصرية فى مرحلتها الحالية تحتاج للأخذ بالحلول الفنية المستحدثة في السلع والمنـــتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور ذاتها ، خاصة وان فى ذلك توفير كبير للفارق

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الـــزمني الـــذي فقدناه من ناحية وكذا الفارق الزمني اللازم لاستحداث تلك الحلول أو نقل التكنولوجيا الخاصة بها .

ولمـــا كـــانت عمليات تقييم المنتجات والعمل في مجال الهندسة العكسية أمر يرتبط من ناحيـــة بالخبرة التخصصية المتوفرة لدي الخبراء من تلك التخصصات ، وارتباط ذلك بأسرار صـــناعية مـــن الواجب الحفاظ عليها وان تظل تحت سيطرة وإشراف يد الدولة الأمينة علي المصلحة العامة فانه من الضروري أن ينشأ هذا المركز تحت مظلة وزارة الصناعة بصفتها الجهة الحكوميـــة المـــنوط بهـــا تحقيق النهضة الصناعية علي المستوي القومي وأيضا باعتبارها مالكة البيانات والإحصاءات والأرقام المتعلقة بالنشاط الصناعي بالكامل .

وتجـــدر الإشـــارة في مجال الاسترشاد بحالة مماثلة من حالات النجاح في مجال النشاط الخدمـــي والصـــناعي وهو قياس استرشادي ، □فإننا نورد مثال مركز بحوث الفلزات وشعبة الـــلحام الـــتابع له وهو مثال مشرف لمستوردي الخدمات الفنية حيث يمد هذا المركز القطاع الصـــناعي بالكـــامل بخدمات التدريب والتأهيل والتفتيش والبحوث في مجال المعادن واللحام بمقـــابل مادي محققاً فائضاً مالياً كبيراً يقابل تلك الخدمات يستعين بها في الحفاظ علي الخبرات الفنية المتمثلة في الخبراء التابعين له .

٩- المواصفات القياسية وضبط الجودة :

- يعد تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجى من جهة أخرى ، وأيضاً كأداة للتأهيل للتعامل مع أسواق التصدير .

- إن اشتهار إحدى منظومات المواصفات العالمية بالحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيقها يفتح الباب أمام منتجات بلادها فى كل العالم . بل أن خير إعلان

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل **DIN** الألمانية أو **BS** البريطانية أو **ASTM** الأمريكية ، لذا فان الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأموله هو أن تصبح **ESS** رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى .

- أصبحت المواصفات القياسية الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالمياً .

ولتفعيل أداء المواصفات القياسية وضبط الجودة نطرح ما يلى :-

- تطبيق أساليب ضبط الجودة وضبط الجودة الشامل لإنتاج منتجات يسعد بشرائها المستهلكون

- إثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية ، وتحديث معايير ومواصفات أعضاء اللجان القومية ، ومنحهم البدل المناسب .

- استكمال المواصفات القياسية المصرية للسلع والمنتجات الأساسية ووضع مواصفات السلع التى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها ، مع إعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية .

- تحديث المواصفات القياسية المصرية ، خاصة ما تم مرور فترة زمنية طويلة على إصداره .

- التوجيه بتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها ،و التأكيد على أن وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب أن يراعى مبدأ التجانس **Harmonization** مع

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

المواصـــفات العالميـــة بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أو إدراج بنود لا تتطابق معها تماماً ، حيثما تكون لذلك ضرورة لها ما يبررها فى الواقع المصرى .

- تفعيـــل التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق أنشطة التعاون بين كافـــة الجهات المعنية مثل وزارة التموين □مكافحة الغش التجارى، ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى ، ومصلحة الكيمياء ، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .
- دعم معامل هيئة التوحيد القياسى ، وتوفير معدات الاختبار .
- إعـــادة الـــنظر فى نظام منح التراخيص الصناعية وتجديدها تلقائيا دون النظر في مدي استيفائها للاشتراطات الصناعية الضرورية ومطابقة المواصفات القياسية الملزمة بما يحقق التوازن المطلوب بين تسهيل الإجراءات من جهة وبين توافر الحد الأدنى من الإمكانات البشرية والمادية التى تضمن تحقيق المستوى المقبول من الجودة من جهة أخرى .
- تطويـــــر العمـــل بنظام اعتماد النماذج الأساسية للأجهزة والمنتجات الهندسية بحيث يشمـــل :

أ. مراجعة واعتماد التصميمات ورسومات التشغيل الهندسية .

ب. مراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات التصنيع .

ج. مراجعة نظم وإمكانات توكيد الجودة .

د. مراجعة واعتماد عينات تامة الصنع بصورة دورية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

هـ. إنشـــاء نظـــام القيـــد بالســـجلات (Listing) للصناع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية بحيث يتاح هذا السجل بعد تجديده سنوياً لكافه الجهات للاسترشاد به .

- العمـــل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الأعمال العام وكافة جهات إدارة المال العـــام بقصر مشترياتها الحكومية علي السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية .
- تشديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة وعلى حالات الغش أو الاعتداء عـــلى علامـــات المطابقة والجودة التى تمنحها هيئة التوحيد القياسى ، وتوفير الحماية للملكية الفكرية بكافه تطبيقاتها .

١٠- إنشاء الميزات التنافسية والقدرات التصديرية :

- تعتـــبر الصـــادرات مسألة حياة أو موت للاقتصاد القومى بصفة عامة حيث ترتبط تنمية الدولة بها ارتباطاً وثيقاً .
- لتعزيز القدرات التنافسيـــة للمنتجـــات المصرية ودفعاً لعجلة الصادرات إلى الأمام نوصى بالتالى :-

- بحـــث ســـبل تعزيـــز دور مركز تنمية الصادرات المصرية فى اكتشاف الفرص التصـــديرية وتعـــريف المصدرين بكل المعلومات المتعلقة بها ، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة بالأسواق الخارجية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- الـــترويج للصـــادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارجى .
- الاســـتمرار فى تهيـــئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالأسواق الخارجية من خلال نقاط التجارة الدولية .
- إنشـــاء صـــندوق دعـــم الصادرات وصندوق لتأمين مخاطر عدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون .
- اتخـــاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الإغراق وتهيئة وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الإغراق .
- الدخول فى مجال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الإلكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة والحاسب الآلى وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة .

١١- حماية المستهلك :

- حمايـــة المستهلك المصرى وتشجيع الصناعة الوطنية ودعم الاقتصاد القومى هى قضية واحدة وكل لا يتجـــزأ .
- حمايـــة المستهلك فى مفهومها المبسط تعنى حمايته فى نفسه وبدنه ... بتجريد السلعة من احـــتمالات الخطر على اختلاف انواعة ، وتمتد حماية المستهلك المصرى لتشمل الحماية لحقـــوق المـــلكية الصناعية والفكرية وحقوق التأليف ... فللمالك وحدة الحق فى أن ينســـب إليـــه حق ملكية صناعية أو فكرية وحمايته من أى اعتداء على هذا الحق وله وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- اتسعت دائرة الغش التجارى فى مصر خلال السنوات الأخيرة لتشمل قائمة كبيرة من السلع بدءاً من اللحوم حتى ملح الطعام ، ناهيك عن السرقات المتعددة فى المؤلفات والاختراعات والابتكارات والتصميمات ، الأمر الذى يستوجب التصدى له على كافة المستويات الرسمية والشعبية ونطرح ما يلى فى هذا الشأن :-

١. تفعيل دور المنظمات الأهلية لحماية المستهلك وطرح تشريعات جديدة ووضع قرارات المجلس الأعلى لحماية المستهلك موضع التنفيذ .

٢. سرعة إصدار قانون حماية المستهلك حيث يغطى هذا القانون المتخصص مساحة كبيرة من الحماية للمستهلك لا تنظمها التشريعات الحالية فى القانون الحالى .

٣. سرعة إصدار قانون الغش التجارى .

٤. ضرورة وضع مواثيق شرف تضم الممارسات المسموح بها وتلك المحظور العمل بها مما يشكل الخط الأساسى للتعامل فى الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والمهنية .

٥. قيام الهيئات العلمية والقومية المعنية بتبصير الجمهور بأسلوب فعال بنتائج الفحوص والاختبارات التى تقوم بأجرائها والمتعلقة بالمستهلك للاستخدام المباشر والتى قد يؤدى استخدامها إلى الإضرار به .

٦. تشديد الرقابة الحكومية على منافذ الإنتاج والتوزيع والعمل على انتشارها فى ربوع البلاد دون قصرها على العواصم والمدن الكبرى .

٧. اعتبار الجرائم التى تمس صحة وسلامة المواطنين وكافة أنواع الغش التجارى والصناعى من الجرائم المخلة بالشرف .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١٢- حقوق الملكية الفكرية :

لا شـــك أن مصـــر قطعت شوطاً كبيراً فى سبيل تنظيم تسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية لديها ، وهى خطوات ضرورية لكى تظل مصر فى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار .

ويمكن للحكومة المصرية الاستمرار فى استكمال ما أنشأته من قواعد ونظم وماسنته من تشريعات لحماية الملكية الفكرية والصناعية ونطرح ما يلى فى هذا الشأن :-

١. الانضـــمام إلى عـــدد من المعاهدات الدولية الجديدة المنظمة للملكية الفكرية ، حتى يكتمل التواجد المصرى فى هذا المجال ومن هذه المعاهدات .

- بروتوكول اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولى للعلامات .
- اتفـــاق نيـــس بشـــأن التصـــنيف الدولى للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامـــات .

٢. تحديث بعض القوانين مثل قانون حماية براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية لعام ١٩٤٩ المعدل وقانون حماية العلامات التجارية لعام ١٩٣٩ المعدل .

٣. الاهتمام بتطوير الجهاز القضائى المعنى بتطبيق القوانين سالفة الذكر .

٤. تطوير الجهاز الإدارى المعنى بقوانين الملكية الفكرية .

١٣- قوانين العمل وسوق العمالة :

- إن تحول الدولة من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر يجب أن يصاحبه تحول فى قوانـــين العمل يتيح الفرصة أمام ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال للتفاهم على

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

شـــروط العمـــل والتقاضـــى فى ذلك بما يحقق المصلحة المشتركة ، لأن نجاح المجتمع الصناعى فيه نجاح للطرفين وفشله فيه خسارة للطرفين أيضاً .

- لا تزال العلاقة بين ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمال غير متكافئة ، إذ أن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب أن تنتقل بالتبعية للعامل أيضاً .

- لم يعـــد ممكـــناً تشـــجيع القطاع الخاص على الاستثمار مع زيادة فرص العمل إلا إذا روعيت مصالحة بنفس الدرجة التى تراعى فيها مصالح الطبقة العاملة

- تمـــثل قوة العمل المصرية واحدة من أهم المزايا النسبية والتنافسية التى تتمتع بها مصر ، ومـــع تزايد حدة المنافسة الدولية وما يتطلبه ذلك من مواصفات عالية الجودة لعنصر العمـــل أصبح من الضرورى إعادة فحص واقع العمالة المصرية وسوق العمل للوقوف على الملامح المميزة له واقتراح سبل تطويره وزيادة مرونته .

١٤- السوق المحلى :

- دخلت شركاتنا إلى القرن الحادى والعشرون فوجدت نفسها فى عالم يختلف كثيراً عن ذلـــك الـــذى كان فى الربع الأخير من القرن العشرين .عالم تختلف خريطته السياسية والاقتصـــادية والتكنولوجية والسوقية تماماً عما كانت عليه من عشرين عاماً مضت . أنها خريطة تحتاج لمن يحسن قراءتها والتكيف معها .

- لاشـــك ان الســـوق المصـــرى بتركيبته الحالية يستلزم قراءة متأنية وواعية للتغيرات الســـريعة الـــتى تحـــدث فى العالم من أجل خلق المناخ الملائم لاستيعاب هذه المتغيرات والتعامل معها بإيجابية ونطرح مايلى فى هذا الشأن :-

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١. وضـــع الضـــوابط التى تضمن مشروعية المنافسة من خلال تفعيل التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار والإغراق ومنع الممارسات الضارة .

٢. التخـــلى عن ممارسات وتجارب الماضى عن طريق دراسة السوق دراسة متأنية والعادات الشرائية للمستهلك المصرى من خلال الأبحاث والتحليلات لمواجهة تحديات الحاضر والاستعداد للمستقبل .

٣. لا يكفـــى وجود خطط وبرامج تسويق جزئية ولكن المطلوب تنمية استراتيجية شاملة لتحقيق التفوق واكتساب أسواق مستقبلية .

٤. العمل على خلق الموارد اللازمة لتحقيق مستويات الأداء التسويقى المستهدفة .

٥. التركيز على تنمية مجموعة القدرات المحورية كأساس لبناء القدرة التنافسية .

٦. الســـوق المســـتهدفة لم توجد بعد وعلى المنظمة أو المنشأة أن تكتشف وتخلق السوق الذى يناسبه .

٧. الـــتركيز عـــلى الوصول إلى رضاء العملاء الحاليين والمرتقبين وذلك بالتعرف المستمر على آرائهم والاستماع إلى مقترحاتهم وشكواهم .

٨. دخول شركاتنا عالم التجارة الإلكترونية بشرط الدخول المنظم و الدقيق .

٩. ان الإنترنت تقدم فرصاً عديدة فى السوق ، ولكن مثلها مثل أى تطور جديد ، فإنها تحتاج لصياغة استراتيجية فعاله وتنفيذها بدقة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١٥- الصناعات الصغيرة :

- رغـــم تبنى الدولة لكثير من الأنشطة الرامية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة إلا أن الأمر يحتاج لإعطاء الصناعات الصغيرة دوراً أكبر مما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المغذية .

- يجـــب أن تسود تلك الصناعات مفاهيم أنظمة الإنتاج المنظمة والمبرمجة ومراقبة الجودة وتأكيدها وان تكون الإدارة الحديثة من سماتها الأساسية

- ويمكن للدولة دعم الصناعات الصغيرة من خلال :

  - الدعم المالى .
  - توفير قاعدة بيانات .
  - العمل على رفع مستوى العمال فنياً ومهنياً .
  - المعاونة فى أنشطة التسويق .
  - دعـــم التنسيق بما يمكن الصناعات الصغيرة الاندماج مع المؤسسات الكبرى المتطورة .

١٦- □البيئة :

إن الالتزام البيئى للصناعة المصرية هو فرصة جوهرية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة، فالصناعة تستهلك حوالى ٤٥% من إجمالى استهلاك الطاقة المستمدة من الكهرباء والبترول فى مصـــر ، الأمـــر الذى ينتج عنه العديد من الانبعاثات ، ومن ناحية أخرى استخدام المياه فى الصـــناعة يـــؤدى إلى تصـــريف آلاف الأمتار المكعبة التى يجب معالجتها المعالجة الصحيحة ،

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

فالـــتحدى قـــد يكون فى حد ذاته فرصه للصناعة المصرية بحيث يكون التزامها بقانون البيئة المصـــرى خطوة نحو التزامها بالشروط الدولية التى تعطى لها مكانه وقدرة تنافسية فى الأسواق الدولية، إلا أن مواجهة هذا التحدى يستلزم توافر الموارد المالية اللازمة لتدريب العاملين على نظـــم الإدارة البيئية والتحكم فى التلوث الصناعى ، وكذلك لتعظيم تكاليف توفيق أوضاعها طبقاً للقوانين المحلية .

١٧- الشراكة الأوروبية :

اعتباراً من التوقيع المبدئى الذى تم مؤخراً أصبحت الأسواق الأوربية مفتوحة وبلا رســـوم جمـــركية تمامـــاً أو قيود أمام جميع الصادرات الصناعية المصرية باستثناء الملابس التى ســـتدخل السوق الأوروبى بلا حصص (بدون تحديد كمية الصادرات) بعد التصديق النهائى على الاتفاقية خلال فترة ما بين عامين وثلاثة أعوام ، وللاستفادة بأقصى حد ممكن من الاتفاقية يتطـــلب مـــن جـــانب الحكومـــة المصرية جهوداً أهمها تحسين تشريعات العمل وآليات فض المنازعات والتحكيم وتحرير الخدمات والبنية الأساسية ، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الدول العـــربية الـــتى انضمت للمشاركة مع أوربا (سوف يصل عددها لثمانى دول خلال الشهور القادمة) وهى تعد خطوة مهمة .

- فى إطار الاتفاقية يمكن :-

- تصـــدير ناتج عمل بالأجر وانتاج مكونات غير كاملة ، ولعل فى هذا إمكانية تشـــغيل خـــط إنتاج كرنكات للسيارات ومصنع للمطروقات والمسبك الآلى وغيرها من الطاقات الكبيرة المعطلة أو خامات نصف مصنعة أو منتجات كاملة وعـــلى ســـبيل المثال حازت شـــركة BMWعلى كأس السيارات فى جنوب أفـــريقيا ، اخذاً فى الاعتبار ان اكثر من ٦٠%من صناعة كراسى السيارات

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الركوب طراز BMW يصنع بجنوب أفريقيا متغلبة على الحاجز الجغرافى متمثلاً فى بعد المسافة .

- تعظـــيم ســـبل الإفـــادة من الخبرات الفنية الأوربية على ضوء أحكام وبنود الاتفاقية وما يستجد من تعديلات بها .

١٨- الخصخصة :

قطعت تجربة الخصخصة شوطاً كبيراً فى تحقيق أهدافها ، كما جاء تطبيقها بأسلوب قلل من تلك الآثار الجانبية السلبية التى واجهت دول أخرى لم تراع البعد الاجتماعى والتدرج فى عملية التحول ، حيث تميزت التجربة المصرية بشكل عام بالحفاظ على مصالح العمال والحرص والتدقيق فى عمليات التقييم والطرح واختيار المستثمرين الإستراتيجيين .

وبـــلغ إجمالى عدد الشركات أو الوحدات الإنتاجية التى تم خصخصتها ١٧٠ شركة مـــــن إجمـــالى ٣١٤ شركـــة بنسبـــة قدرها ٥٤% بقيمة قدرها ١٥ مليار و٧٦٦ مليون جنية وذلك منذ بداية برنامج الخصخصة حتى ٢٠٠٠/١٢/١٥ .

وللدفع ببرنامج الخصخصة والمضى قدماً به نطرح الأولويات التالية :

- تخليص المحافظ المصرفية من قدر من القروض الراكدة لإعادة استثمارها من قبل القطاع الخاص الصناعى .
- تشجيع البيع لمستثمر استراتيجى .
- اتخاذ قرار سريع بشأن شركات قطاع الأعمال الخاسرة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- مـــد نطاق برنامج الخصخصة ليشمل البنية الأساسية ومؤسسات القطاع المالى والمنافع العامة .

- إعطاء الأولوية فى عملية الخصخصة للأنشطة المؤثرة بشكل مؤثر فى الصناعة كخدمات الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية وتوزيع الكهرباء .

١٩- الإنفاق الحكومى وتوجيه أولوياته :

- يبلغ حجم الإنفاق الحكومى الرأسمالى ١٥ مليار جنية سنوياً وهو حجم مؤثر فى حركة الاقتصاد المصرى، وبمزيد من التنظيم القانونى والإدارى يؤتى هذا الإنفاق بثماره على الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة .

- لا يمكـــن إغفـــال الـــدور الإيجابى للحكومة فى دفع القطاع الصناعى ودعم الأنشطة التصديرية ، ولمزيد من تحفيز الصادرات نطرح الآتى :-

  - تكـــريم أكـــبر ١٠٠ شركة محققة صادرات على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة . ومنح جائزة قومية للجودة .
  - توفير التمويل اللازم للتنمية التكنولوجية .
  - تحرير المنتج المصرى من كافة الأعباء المالية التى ينوء بحملها .
  - تعظيم التمويل المخصص للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير .

٢٠- تكلفة القروض و التمويل :

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- يـــتأثر جـــانب مـــن تكلفة الصناعة المصرية سلباً بالارتفاع المحلى النسبى فى فوائد القـــروض البـــنكيه حيث يجب أن تخصص أسعار فائدة مخفضة لتمويل المشروعات الصـــناعية وأغراضها يخصص جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهاز المصرفى .

- يحـــتاج النشـــاط الصناعى إلى مساندة الجهاز المصرفى ليس فقط فى آليات متعددة للـــتمويل المباشر وغير المباشر ، لكن فى خدمات مالية مختلفة تمثل صوراً للوساطة تستهدف تسهيل إجراءات واتمام الصفقات وتسوية المدفوعات وضمان المخاطر .

وفيما يلى عرض لبعض آفاق تطوير خدمات التمويل :-

- تنشـــيط آليـــة التمويل التأجيرى لما لها من أثر فى توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعى لاسيما الصناعات الصغيرة .

- إعـــادة هيكلة بنك التنمية الصناعية ليتحول إلى مؤسسة مالية قوية متخصصة فى تمويل الصناعات الصغيرة .

- تعديل التشريعات والضوابط المنظمة لعمل بنوك الاستثمار والأعمال بما يضمن قيامها بالدور المنوط بها فى توفير التمويل متوسط وطويل الأجل .

- السماح باستخدام آليات تغطية المخاطر طويلة الأجل بما يشجع البنوك التجارية على التوسع فى توفير هذا النوع من التمويل للقطاع الخاص الصناعى .

- إدماج البنوك صغيرة الحجم لخلق كيانات كبيرة قادرة على القيام بدور ملموس فى توفير التمويل اللازم للنمو الصناعى .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

- زيادة رؤوس أموال بنوك القطاع العام التجارية التى تقوم بالدور الأكبر فى تمويل القطاع الصناعى .

٢١- الجمـــارك :

مع ازدياد حدة الصراع فى عالم اليوم وتعاظم القوى التنافسية بين كافة المنتجين للسلع والخدمـــات ومع تحرير التجارة العالمية وإقرار اتفاقية الجات يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو تقـــليل تكلفة المنتج المحلى إلى أقل حد ممكن ،وأمام هذا كله يجب تخفيض قيمة الجمارك على جميـــع مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وخامات وسلع وسيطة ، بل النظر فى إعفائها تمامـــاً ، فـــنحن لا نريد لمصر أن يتحول ويعتمد نشاطها الاقتصادى على مجموعة من الوكلاء الـــتجاريين الذين يغرقون السوق المصرى بالمنتجات الأجنبية وذلك حتى لا يزداد الأغنياء غناً والفقراء فقـــراً .

كمـــا لم يعد مقبولاً أن تتحمل وارداتنا من الآلات الحديثة غالية الثمن اعباءاً جمركية تتمـــثل فى (١٠% جمارك +١٠%ضريبة مبيعات + ٥% شحن وتخليص ومصاريف اعتماد بالإضـــــافة إلى ١٠% فارق سعـــر فائدة على القروض عن المطبق بالخارج) بما يصل بنسبة ٣٥% عبـــئاً لا يـــتحمله المنافس الخارجى ، وهو امر يتم بدون تمييز على الخامات الصناعية أيضا .

٢٢- الضرائب :

- لا يوجـــــد خلاف فى أن التعدد والتنوع فى نوعيات الرسوم والضرائب المطبقة حالياً يمـــثل عائقـــاً كبيراً ورئيسياً للمستثمر الصناعى ، فإذا كان الاتجاه بتخفيف الأعباء

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الضريبية قد شجع بصفة عامة المشروعات فى بعض الحالات ، إلا أن هذا الأمر لا يعتبر كافياً لإحداث النهضة الصناعية المرجوة .

- لابد من خفض سعر الضريبة بما لا يتجاوز ٢٠% ، فسعر الضريبة له تأثير على حجم الاستثمار والتهرب الضريبى ، فإذا قل سعر الضريبة زاد حجم الاستثمارات وتراجعت مساحة التهرب ، كذلك لابد من إعادة النظر فى الشرائح الضريبية ، إضافة إلى تشديد العقوبة على عدم تقديم الإقرارات الضريبية ، وإصلاح ما أفسده الدهر فى إدارات مصالح الضرائب ، وتدريب العاملين بشكل مستمر يسهم فى تحقيق منظومة متكاملة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

الخلاصـــة

مما تقدم ، فان الأمر لم يعد موضع جدل فى أن تحديث الصناعة المصرية من أولويات إعـــادة ترتيب البيت المصرى من الداخل والمرحلة المقبلة تبشر بالأمل ... الأمل الذى يحدونا جميعاً ... أمل أن تصير مصر نمراً اقتصادياً .

ويمكن إيجاز مقومات وركائز تحديث الصناعة المصرية وصولاً للمنظومة الصناعية فى شكلها الهرمى فى العناصر التالية :-

١. تطويـــر العملية التعليمية بما يسهم فى تلبية احتياجات ومتطلبات الصناعة حيث تعتبر مخرجات العملية التعليمية كماً ونوعاً أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطـــلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالميـــة .

٢. المـــبادرة بســـرعة إدخال ما يتناسب من تغييرات جذرية فى عمليات إعداد وتخطيط قـــدرات ومهـــارات رأس المـــال البشرى لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع الرقى الإنسانى وتحدياته المتجددة .

٣. الـــنهوض بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث والتطوير وتقوية الروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمى والتكنولوجى ومجال إدارة أبحاثها .

٤. مســـاهمة الدولة فى تكاليف تمويل ونقل التكنولوجيا بتوفير سعر فائدة مخفضة يسرى عليها لتحفيز الصناعة المصرية كى تحذو حذو الصناعة العالمية .

٥. الارتقاء بتقنية المعلومات فى مصر وذلك بإنشاء شبكة معلومات صناعية على مستوى قومـــى وتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة وربط نظم وقواعد المعلومات بين كافة المراكز

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

والمعـــاهد والهيـــئات لتبادل المعلومات داخل شبكة معلومات أكبر تساعد على توفير المعلومات على المستوى القومى .

٦. مراجعة أسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو مياه أو وقود بأنواعه بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف .

٧. وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل المختلفة وتقليل التكلفة .

٨. إنشـــاء مراكـــز متخصصة فى مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة الصناعة والمســـتهلك لهـــذا النشاط الحيوى وضرورة العمل فى مجال الهندسة الهكسية (الجانب التكميـــلى لنشـــاط تقيـــيم السلع والمنتجات) التى تعتبر أحد الروافد الهامة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة .

٩. تفعيـــل أداء المواصـــفات القياسية المصرية لدورها لأنها الأداء الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالمياً .

١٠. إنشـــاء الميـــزات التنافســـية والقـــدرات التصديرية عن طريق إنشاء صندوق دعم الصـــادرات وصـــندوق لـــتأمين مخاطـــر عـــدم الدفع التى قد يواجهها المصدرون ، والاستمرار فى تهيئة تدفق مستمر ومحدث من المعلومات عن الفرص التجارية بالأسواق الخارجيـــة ، والدخـــول فى مجـــال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة فى الإلكـــترونيات والطاقـــة الجديـــدة والمتجددة والحاسب الآلى ، وما يرتبط بذلك من صناعات مغذية ومكملة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١١. توفـــير الحماية الكافية للمستهلك وذلك بالتصدى لكافة أنواع الغش التجارى على كافـــة المســـتويات الـــرسمية والشعبية عن طريق سرعة إصدار قانون حماية المستهلك وقانون الغش التجارى .

١٢. قيـــام الحكومة المصرية باستكمال ما أنشأته من قواعد ونظم وما سنته من تشريعات لحماية الملكية الفكرية والصناعية لكى تظل مصر فى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار .

١٣. فحـــص واقع العمال المصرية وسوق العمل للوقوف على الملامح المميزة له واقتراح سبل تطويره وزيادة مرونته ، كذلك لا تزال العلاقة بين ممثلى أصحاب العمل وممثلى العمـــال غير متكافئة اذ ان التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب ان تنتقل بالتبعية للعامل ايضاً .

١٤. تفعيل أداء السوق المصرى المحلى لاستيعاب ما يحدث حولنا من تغيرات والتعامل معها بإيجابيـــة وذلـــك بوضـــع الضـــوابط التى تضمن مشروعية المنافسة من خلال تفعيل التشـــريعات الخاصة بمنع الاحتكار والإغراق ومنع الممارسات الضارة ، والتخلى عن ممارســـات وتجارب الماضى ، وذلك بدراسة السوق دراسة متأنية والعادات الشرائية للمســـتهلك المصـــرى ، والتركيز على تنمية مجموعة القدرات المحورية كأساس لبناء القدرة التنافسية .

١٥. الاهـــتمام بالصـــناعات الصغير مما يؤهلها لتصبح قاعدة للصناعات المغزية ، ويمكن لـــلدولة دعمها من خلال الدعم المالى ، وتوفير قاعدة بيانات ، ورفع مستوى العمال فنياً ومهنياً ، المعاونة فى أنشطة التسويق .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١٦. توفـــير المـــوارد المالية اللازمة لتدريب العاملين على نظم الإدارة البيئية والتحكم فى التـــلوث الصـــناعى حيث يمثل الالتزام البيئى للصناعة المصرية فرصة جوهرية لتعزيز القدرة التنافسية .

١٧. ضـــرورة الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروبية حيث يمكن من خلالها تصدير ناتج عمـــل بالأجـــر وإنتاج مكونات غير كاملة ، كذلك تعظيم سبل الإفادة من الخبرات الفنية الأوربية على ضوء أحكام وبنود الاتفاقية وما يستجد من تعديلات لها .

١٨. مد نطاق برنامج الخصخصة ليشمل البنية الأساسية ومؤسسات القطاع المالى والمنافع العامـــة مع إعطاء الأولوية للأنشطة المؤثرة بشكل مؤثر فى الصناعة كخدمات الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية وتوزيع الكهرباء .

١٩. دعم الأنشطة التصديرية بالأنفاق الحكومى وذلك عن طريق تكريم اكبر ١٠٠ شركة محققـــة صادرات على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، ومنح جائزة قومية للجودة .

٢٠. تخصـــيص أســـعار فائدة مخفضة لتمويل المشروعات الصناعية وأغراضها يخصص جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهـــاز المصرفى ، والسماح باستخدام آليات تغطية المخاطر طويلة الآجل بما يشجع البنوك التجارية على التوسع فى توفير هذا النوع من التمويل للقطاع الخاص الصناعى ، مـــع تنشـــيط آلية التمويل التأجيرى لما لها من أثر فى توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعى لاسيما الصناعات الصغيرة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٢١. تخفيـــض قـــيمة الجمارك على جميع مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وخامات وسلع وسيطة .... بل النظر فى إعفائها تماماً حتى يتسنى للمنتج المصرى الصمود أمام غزو المنتجات الأجنبية .

٢٢. خفض سعر الضريبة الى ما لا يتجاوز ٢٠% ، واعادة النظر فى الشرائح الضريبية مع تشـــديد العقوبـــة على عدم تقديم الإقرارات الضريبية ، واصلاح ما افسدة الدهر فى إدارات مصـــالح الضرائب ، وتدريب العاملين بشكل مستمر يسهم فى تحقيق منظومة متكاملة .

راجيـــن بذلك ان نكون قد قدمنا إسهاماً يلقى قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات فى برنامج تحديث الصناعة المصرية لتواجه المتغيرات الدولية متعاملة معها من واقع الندية .

دكتور مهندس

نـــادر ريـــاض

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة